آليات تكيف الطبقة الوسطي مع التغيرات الاقتصادية

بركـــة عبـــد الغني بـــــــدوي (*)

مقدمه

يُعد الحديث عن الطبقة الوسطى في المجتمع المصري- حديثاً بالغَ الأهمية في الآونة الأخيرة، لما تمثله من أهمية اجتماعية وسياسية واقتصادية في أي مجتمع، وما تحققه من توازن، والتي يعتمد عليها تماسك البِناء الاجتماعي، ومن هنا انطلقت الدراسة الراهنة لرصد آليات تكيف هذه الطبقة مع التغيرات الاقتصادية المستمرة في المجتمع المصري ، حيث أصبحت الطبقة الوسطى تعاني أوضاعاً صعبة أفرزتها التغيرات الاقتصادية وذلك منذ تبني الدولة في السبعينات نموذجاً تنموياً قائماً على اقتصاديات السوق، مروراً بالخصخصة والعولمة في التسعينات ثم الإصلاحات الهيكلية التي طبقتها مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١ وكذلك برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦ والذي تضمن حزمة من الإجراءات الاقتصادية بهدف رفع إنتاجية الاقتصاد المصري، والتي جاء في مقدمتها إطلاق خطة طموحة لكبح عجز الميزانية، وخفض الإنفاق الحكومي، وترشيد الدعم المحلي، والإلغاء التدريجي لدعم الوقود، وزيادة الاستثمارات في الصحة والتعليم ومشروعات البنية التحتية إلى جانب تنفيذ عدد من المشروعات التنموية العملاقة... إلخ من الإجراءات التي كان الهدف منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة النمو وخلق فرص عمل والوصول إلى الفئات الأكثر احتياجا وبالرغم من ذلك إلا أنها لم تحقق أهدافها مع هذه الطبقة حتي باتت تنذرها بالسقوط.

وعلى الرغم من أنين الطبقة الوسطى المستمر منذ عقود، فهي الطبقة التي تجرعت القدْر الأكبر من مرارة فاتورة الإصلاح الاقتصادي، ولم تتمكن ظروفها الاقتصادية من مجاراته، ولم تؤهلها مكانتها من الاستحقاق في برامج التخفيف عن الفقراء، لكن هذه الطبقة لديها القدرة علي الحفاظ علي بقائها، لأن من دونها تتوتر المجتمعات فهي تمثل العمود الفقري لذلك المجتمع، فإذا كان المجتمع له رأس وله جسد وإذا كانت الرأس هي الطبقة العليا والجسد هي الطبقات الأخرى, فإن استقامة هذا الجسد لن تتحقق إلا من خلال قوة ودعامة هذا العمود الفقري، وهي "رمانة الميزان" التي تحافظ علي العدل والمساواة بين كفتي هذا الميزان؛ الطبقة العليا والطبقة الدنيا.

(*) هذا البحث مستل من رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحثة، وهي بعنوان: [آليات تكيف الطبقة الوسطى مع التغيرات الاقتصادية دراسة ميدانية علي إحدى شرائح الطبقة الوسطي بمدينة سوهاج]، وتحت إشراف: أ.د. مديحة أحمد عبادة- كلية الآداب – جامعة عين شمس & أ.د. شادية أحمد مصطفى – كلية الآداب – جامعة سوهاج.

وفي ظل تلك الظروف لم يعد في بنود إنفاقها ما يمكن التخلي عنه، كما لم يعد في حساباتها المصرفية ما يكفي لضمان دخل إضافي يبقيها في المنتصف، فتجد أن كثيرا من الموظفين في القطاعين الحكومي والخاص، ومنهم أصحاب كفاءة وخبره، دخلوا معركة ضمان لقمة العيش، لذلك كان يتوجب على هذه الطبقة أن تتكيف مع تلك التحولات ونتائجها التي تعد بمثابه أزمات متراكمة، وهذا ما دعاها إلى استخدام أو ابتكار بعض الطرق والوسائل للتوافق مع التحولات الجارية ومعالجة أي خلل بين الاحتياجات والإمكانيات المتاحة وذلك في اتجاهين، إحداهما يتوافق مع العادات والتقاليد والقوانين المشروعة والآخر يخالف ما هو مشروع اجتماعيا وقانونيا.

أولاً: مشكلة الدراسة

من الجدير بالذكر أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصري أدى إلى زيادات متتالية في أسعار السلع الأساسية ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، وهو ما زاد من حدة شعور الطبقات الوسطي ومنخفضة الدخل بانخفاض دخولهم الحقيقية، ما رفع حجم الفقراء في مصر ليصل إلى ٦٢% من سكان مصر أصبحوا تحت خط الفقر، وفقاً لتقارير البنك الدولي . كما أن هناك تدهور في توزيع الدخل في غير صالح الطبقات محدودة الدخل والفقراء وتوسيع فجوة الدخل في مصر منذ عام ٢٠١٥(علي، ٢٠٢١)

وقد وضعت الدولة حداً أدني للأجور، جرى العمل به منذ يوليو ٢٠١١، وهو ٧٠٠ جنيه للعاملين بالجهاز الإداري والهيئات الاقتصادية، ورُفع إلى ١٢٠٠ جنية بداية من يناير ٢٠١٤. وبمقتضي ذلك زيدت أجور نحو ٤.١ مليون موظف بنسب مختلفة وفقاً لدرجات السلم الوظيفي، وبلغ العبء السنوي لهذه الزيادات نحو ١٨ مليار جنيه، ثم صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٢٧ لسنة ٢٠١٩ برفع الحد الأدنى للأجور لكل الدرجات الوظيفية في الدولة لتكون ٢٠٠٠ جنيه بدءاً من يوليو ٢٠١٩، وبلغ إجمالي الجهات الحكومية المخاطبة بتنفيذ قرار رفع الحد الأدنى للأجور ٣٢٨٦ جهة، فضلاً عن ضم العلاوات الدورية السنوية التي تراوحت بين ٧% إلى ١٠% من الأجر الوظيفي(تقرير التنمية البشرية، ٢٠٢١: ٩٢)

ثانياً: أهمية الدراسة

توجد حاجة تطبيقية ملحة إلى دراسة تحولات وأنماط حياه الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها تحديدا، حيث تعد بمثابة العمود الفقري للمجتمع ومحور التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي والمحرك الرئيسي للتجارب الإنمائية الناجحة، وتطوير وتحديث البنية الاجتماعية. ومن هنا جاءت أهمية رصد تأثير التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري خلال الفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠٢٠ علي أوضاع الطبقة الوسطي بشرائحها المختلفة حيث تقلص حجمها في السنوات الأخيرة، والتدهور الواضح في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الانخفاض

الشديد في دخلها الحقيقي والفجوة الواسعة بين الدخل والأسعار مما أدى بها إلى اللجوء للعديد من الآليات التي تسعي بها إلى التكيف مع تلك التغيرات.

ثالثاً: أهداف الدراسة:-

ينطلق البحث الراهن من فرضية مفاداها أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري مرت بالعديد من التغيرات، وعليه أمكن صوغ هدف رئيس للوقوف على صحة هذه الفرضية مفاداه: التعرف علي آليات تكيف الطبقة الوسطى مع المتغيرات الاقتصادية في المجتمع المصري،

ولقد انبثق من هذا الهدف الرئيس بعض الأهداف الفرعية على النحو التالي:

١- التعرف علي آليات تكيف الطبقة الوسطى مع ضعف الأجور في ظل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع.

٢- التعرف على آليات تكيف الطبقة الوسطى مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:-

لقد مر الاقتصاد المصري بالعديد من التغيرات لذلك يفرض السياق طرح سؤال مفاداه:

" ما هي آليات تكيف الطبقة الوسطى مع المتغيرات الاقتصادية في المجتمع المصري

وتأسيساً على ذلك جاء البحث الراهن للإجابة علي السؤال السابق ، بهدف رتق الفجوة المعرفية المرتبطة بموضوعه، والتوصل إلى صور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مصر ، وعليه انبثق من هذا السؤال تساؤلات فرعيه

١- ما هي آليات تكيف الطبقة الوسطي مع ضعف الأجور في ظل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع؟

٢- ما هي آليات تكيف الطبقة الوسطي مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات؟

خامساً: نمط الدراسة وأساليبها المنهجية وأدواتها وأساليب التحليل الاحصائي

(أ) نمط الدراسة:

تعد هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية تستهدف وصف وتحليل التحولات الاقتصادية للمجتمع المصري، حيث تستهدف الدراسات الوصفية تقرير خصائص ظاهره معينه، ودراسة الظروف المحيطة بها، مع تسجيل دلالاتها وخصائصها

وتصنيفها وكشف ارتباطها بمتغيرات أخرى، وتحاول الباحثة في هذه الدراسة التعرف علي التحولات الاقتصادية وتأثيرها علي الطبقة الوسطي.

(ب) الاسلوب المنهجي للدراسة:

اعتمدت الدراسة الراهنة في اسلوبها المنهجي علي المنهج الوصفي التحليلي، حيث انه المنهج الذي يعبر عن الظاهرة الاجتماعية كما توجد في الواقع بصورة كيفية من خلال رصد التغير الذي طرأ علي المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، والتحليلي من خلال ربط الأسباب بالنتائج التي ترتبت علي تلك التغيرات حيث كان للطبقة الوسطى النصيب الأكبر من التأثر بتلك التغيرات

كما اعتمدت علي منهج المسح الاجتماعي وذلك لأن استخدام هذا المنهج في مثل هذه الدراسات التي تسعى إلى وصف وتحليل الظاهرة أو المجتمع المدروس، يتيح الفرصة للحصول على أكبر قدر من المعلومات ومعرفة الأبعاد الحقيقة للظاهرة.

(جـ) أدوات الدراسة

لما كان الهدف الرئيس للدراسة الراهنة يتمثل في محاولة التعرف على آليات تكيف الطبقة الوسطى مع التحولات الاقتصادية في المجتمع المصري فقد استخدمت الدراسة الأدوات الآتية:

١- استمارة الاستبيان.

٢- المقابلة.

سادساً: عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في ابناء الطبقة الوسطي وقد تم اختيارهم وفقا لهذه الشروط وقد تم اختيار مفردات هذه العينة وفقاً لمجموعة من الشروط وهي:-

١- أن يكون المبحوث ممن يعملون في إحدى المؤسسات الحكومية (موظفين ومدرسين)

٢- أن يكون المبحوث متزوج وأن تكون أسرته مكونة من الزوج والزوجة وعدد من الأبناء على الأقل واحد.

٣- أن يكون مضى على عمله أكثر من خمس سنوات.

٤- أن يكون دخله الشهري لا يقل عن ٥٠٠٠ جنيه حيث أوضح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن متوسط الأجر الشهري للأسرة بلغ ٦٩٠٥٩.٦ جنيهاً سنويا لعام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ (أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ ، ٢٠٢٠: ٧٥).

سابعاً: مجالات الدراسة

١- **المجال الجغرافي:** ويقصد به المنطقة التي سوف تجري فيها الدراسة ولقد تم اختيار مدينه سوهاج، ولقد اختارت الباحثة مدينه سوهاج نظراً لكونها مدينه حضرية تتطابق مع شروط عينة الدراسة ونظراً لارتفاع نسبه الموظفين بها.

٢- **المجال البشري:** ويقصد به الفئات البشرية التي أجريت عليها الدراسة، وقد تمثلت في بعض المدرسين من أبناء الطبقة الوسطي في مدينة سوهاج.

٣- **المجال الزمني:** استغرقت الدراسة الميدانية الفترة منذ بداية شهر مارس ٢٠٢٣ وحتى شهر سبتمبر من نفس العام، وخلال هذه الفترة قامت الباحثة بإعداد صحيفة الاستبيان ودليل المقابلة المتعمقة، وقامت بعرضها على المشرفين والمحكمين وتطبيقها في الميدان، ثم تحليل البيانات التي تم جمعها واستخلاص النتائج.

ثامناً: الدراسات السابقة

توضح دراسة (هند مرسي علي) أن انخفاض سعر صرف الجنيه المصري أدى إلى زيادات متتالية في أسعار السلع الأساسية ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم، وهو ما زاد من حدة شعور الطبقات الوسطي ومنخفضة الدخل بانخفاض دخولهم الحقيقية، ما رفع حجم الفقراء في مصر ليصل إلى ٦٢% من سكان مصر أصبحوا تحت خط الفقر، وفقاً لتقارير البنك الدولي . كما أثبتت الدراسة تدهور توزيع الدخل في غير صالح الطبقات محدودة الدخل والفقراء وتوسيع فجوة الدخل في مصر منذ عام ٢٠١٥(علي، ٢٠٢١) ومن خلال ما تم عرضه في دراسة (أحمد حسين) نجد أن سياسات الأجور والمرتبات في جانب, وتحديد أسعار السلع والخدمات والتحكم فيها أو موازنتها بالأجور في جانب ثانٍ وهو العنصر المهم في حياه أُسر المواقع الوسطى(حسين، ٢٠١٠)

وبالرغم من ذلك فقد تباعدت الهوة بين الدخل والأسعار الأمر الذي يعد تهديداً للأوضاع المعيشية للأسرة في الطبقة الوسطي، حيث يتضح لنا من دراسة (محمد سيد حافظ) أن التوجهات الاقتصادية الجديدة (مرحله ما بعد الانفتاح) هي المسئولة إلى حد كبير عن حدوث العديد من التحولات والتغيرات في مصر، وتمثل الأوضاع المتغايرة في الدخل وتنوع مصادر الكسب سببين في حدوث جانب كبير من تلك التحولات، مما أدى إلى النظر إلى الوظيفة الحكومية بأنها غير مفيدة بالمرة وذلك نظراً لثبات الدخل وانخفاضه مما يؤدي بهم إلى البحث عن عمل إضافي أو الاستدانة أو ترشيد الإنفاق العائلي وكذلك تدني المركز الاجتماعي للمشتغلين بها، وقد دلت استجابات المبحوثين علي عدم كفاية دخولهم الشهرية لإشباع احتياجاتهم الأساسية

والسبب الرئيسي لعدم كفاية دخولهم يكمن في قله الدخل مقابل غلاء الأسعار وكذلك انخفاض القيمة الشرائية للجنيه المصري(حافظ، ١٩٩٩)

اما عن دراسة (ياسر عيد) فقد أكدت لنا أن هناك العديد من التغيرات في الأنماط السلوكية للطبقة الوسطي المتعلقة بالإنفاق والاستهلاك مما ترتب عليه تقليل الأسرة من استهلاكها من السلع والخدمات المختلفة أو استبدالها بالأقل جودة كما تقوم الأسرة بإعادة ترتيب أولويات إنفاقها لصالح السلع الأساسية الأكثر إلحاحاً ويأتي في مقدمتها بطبيعة الحال السلع الغذائية (شحاته، ٢٠١٨)

وتختلف استراتيجيات الأسرة في تنظيم شؤونها الاقتصادية تبعًا للظروف المحيطة. فعندما تكون الحياة الاجتماعية حياة استقرار وسلام، تمارس الأسرة أنماطًا سلوكية اقتصادية متغيرة عن تلك التي تتبعها في حالات الأزمات والكوارث حيث يتضح لنا من دراسة "Bill" , Kinsey أن الأسر الريفية في زيمبابوي قد استخدمت ثلاث وسائل للتعامل مع الأزمة الاقتصادية الناجمة عن موجة الجفاف التي أصابت زيمبابوي في عام ١٩٩٢ وأثرت بشكل واضح على المزارعين. وقد لجأ المزارعون إلى طرائق متنوعة في محاولة التقليل من أضرار الوضع الاقتصادي المتأزم الذي يتمحور في نقص الغذاء (Food shortage) وقد جاء بيع الممتلكات الحيوانية (الأبقار) كأكثر الوسائل استخدامًا بين أوساط المزارعين. وتمثلت الوسيلة الثانية من حيث الأهمية في القيام بوظائف خارج إطار سوق العمل الزراعي مثل استخدام بعض المنابع المالية (حسابات التوفير على سبيل المثال) في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية ولكن بشكل محدود (Bill, et. al 1998: 89-110)

ووفقاً لذلك تؤكد لنا دراسة "ماريجكي فيربورتون Marijke, Verpoorteen" أن الأسرة في مجتمعات الريف في دولة) رواندا) تقوم ببيع بعض الممتلكات الثمينة خلال فترات السلام رغبة في تنويع مصادر الدخل وتعظيم الدخل تحسبًا لأزمات اقتصادية قائمة كما هو الحال في بيع الماشية. ولكن خلال فترات الحروب، تقوم الأسرة باتباع العديد من الاستراتيجيات والتي منها على سبيل المثال: مساعدات الغذاء، تقليص عدد الوجبات الغذائية اليومية، تغيير النظام الغذائي لآخر أقل كلفة؛ خفض بعض المصروفات الأسرية مثل الوقود العلاجي؛ جمع الحطب لإنتاج الفحم وبيعه؛ بيع الحليب ومشتقاته؛ العمل خارج المزرعة؛ وحتى الانتقال على مناطق إقليمية أخرى عندما تسوء الظروف؛ ثم تبقى الوسيلة الأكثر شيوعًا وفاعلية وهي بيع بعض الممتلكات كالماشية أو حتى مقايضتها بالطعام(Marijke 2009 : 67-86)

المفاهيم

مفهوم التكيف الاجتماعي

إن مفردة التكيف في اللغة لها جذران، الأول كيَّف، وكيَّف الشيء بمعنى قطعه، وجعل له كيفية، والثاني: تكيّف، وتكيّف الشيء بمعني صار علي كيفية من الكيفيات، فتكيّف الهواء بمعنى تغيرت درجة حرارته لتلائم الجو الخارجي، انخفضت في الصيف وارتفعت في الشتاء (المعجم الوسيط، ٢٠٠٥: ٨٠٧) .

أما عن مفهوم التكيف الاجتماعي

فهو عملية سلوكية معقدة تعكس العلاقة المرضية للإنسان مع المحيط العام للفرد وهدفها توفير التوازن بين الفرد والتغيرات التي تطرأ علي المحيط ويشير التكيف إلي محاولات الفرد والنشاطات والعمليات التي تقوم بها بقصد الحصول على التوازن المقبول بين متطلبات المحيطين من خلال سيطرة إرادية واعية تسمح له ليس بالمحافظة على كفاءته وإنما تتعدى ذلك لتوفر فرصا لتطوير هذه الكفاءات وتدعيمها بخبرات جديدة.

ويُعَّرف أيضا بأنه إقامة علاقات منسجمة مع البيئة الاجتماعية وتعليم الأنماط السلوكية الضرورية أو تكيف العادات الراهنة من أجل التكيف مع المجتمع الذي يعيش فيه الفرد (فرج، ٢٠١٣: ٧- ٨).

ويعرفه بطرس حافظ بأنه عادة تمكين الفرد من أن يتكامل اجتماعيا ونفسيا. أي محاولة مساعدة الفرد على تحقيق نموه الفردي الذاتي والاجتماعي على النحو السليم والقويم وعلي خلق الاتجاهات الاجتماعية البناءة في كيانه (بطرس، ٢٠٠٧: ١٠٨).

ويُعّرفه معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه عملية اجتماعية تتضمن نشاط الأفراد والجماعات وسلوكهم الذي يرمي إلى الملائمة والانسجام بين الأفراد، أو بين جملة أفراد وبيئتهم، أو بين الجماعات المختلفة، ومن الضروري أن يتكيف الأفراد لما يسود مجتمعهم من عادات وأذواق وآراء واتجاهات حتى تسير جوانب الحياة الاجتماعية في توافق تام (معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ١٩٧٥: ٣٨٠).

فهو تلك العملية التي تتم داخل إطار العلاقات الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد ويتفاعل معها سواء كانت هذه العلاقات في مجتمع الأسرة أو المدرسة أو الرفاق أو المجتمع الكبير بصفة عامة والتكيف الاجتماعي الذي يحدث في هذه الناحية ذو طبيعة تكوينية لأن الكيان الشخصي والاجتماعي للفرد يبدأ في اكتساب الطابع الاجتماعي السائد في المجتمع من اكتساب اللغة وتشرب لبعض العادات السائدة وتقبل بعض المعتقدات ونواحي الاهتمام التي يؤكد عليها مجتمعه (فرج، ٢٠١٣: ٤-٧). وهو الفلسفة العليا التي حكمت سلوك المصريين عبر التاريخ، حيث أن ظروف التاريخ فرضت على المصري بأن يتكيف مع الواقع الموجود، ويتكيف

أيضا مع تبدله، حيث أن الفكرة الرئيسية التي سيطرت على وعي وثقافة الشعب المصري، وحكمته عبر التاريخ هي فكرة " التكيف" وما فرضته من منظومة قيم، عمودها الأساسي هو: التعايش مع الوضع السائد المفروض من قِبل السلطة (الجوهري، ٢٠١٥: ٣٨).

واستنادا إلى ما سبق تضع الدراسة المفهوم الإجرائي التالي

هو تلك العملية الواعية التي يحاول بها الموظفون من الطبقة الوسطى أن يتلاءموا مع الأوضاع المتغيرة - اقتصادية أو اجتماعية- التي يوجدون فيها، وأن يتمكنوا من تغيير سلوكهم أو تطويره طبقاً للظروف المحيطة بهم، وهذا الأمر يتم بالتدرج على نحو يتلون باختلاف الأفراد والجماعات بصورة يتجلى فيها نمط السلوك الملائم للمرحلة التي يمر بها المجتمع المصري.

الطبقة الوسطي

ولذلك فإن تحديد مفهوم الطبقة الوسطى يمثل إشكالية منهجية ونظرية لا يمثلها أي من المفهومين الخاصين بالطبقتين الأخريين، فالطبقة وخاصة الطبقة الوسطى، هو مصطلح غير متبلور يصعب تحديده وقياسه, فعندما نتحدث عن الطبقة، فأننا نتحدث بشكل عام عن مجموعات كبيرة من الناس كيف يعيشون ويتفاعلون سويا, وقد استخدمت المؤشرات في مجال علم الاجتماع من أجل قياس الطبقة الاجتماعية ويتم ذلك من خلال قياس الدخل والتعليم، والمكانة المهنية(والتفاعلات بينهما) لأنهم المتغيرات الأسهل في القياس عن غيرها من المتغيرات الأخرى مثل ثراء العائلة، أو القوة السياسية، أو التيارات الثقافية، أو المكانة الاجتماعية في المجتمع ولاسيما، الطبقة الوسطى، فهو مصطلح يطلق على عدد كبير ومتنوع من السكان (Soucey,2004: 8)،

أما من حيث ما ورد في الأدبيات بشأن تعريف المواقع الطبقية الوسطى وتعيين شرائحها البينية فبوسع المتابع المدقق أن يكتشف صعوبة الوصول إلى تعريف جامع مانع حولها إذا اتسم التعريف بالمرونة والمطاطية، ولذا فثَمةَ اختلاف كبير بين الباحثين حول تعريف هذه الطبقة بل أن منهم من يتجنب تماماً وضع أي تعريف للطبقة أو تحديد لمكوناتها أو أقسامها مؤكدين علي ضرورة عدم البحث عن تعريف خاص ومحدد لها فالأفضل هو الاتجاه لدراسة الواقع مباشره والتفتيش في ترتيباته والاعتماد علي التاريخ لتحديد هوية ودور هذا (الموقع) أو هذه (الطبقة) ودورهما دون حاجة لوضع أُطر وحدود صارمة لهما، وهناك فريق آخر يكتفي بمجرد الإشارة إلى قسم أو شريحة من الطبقة ويتعامل معها بوصفها تشكل الجماعة المحورية (the core group) (حسين،٢٠١٠ ، ٦)، وهذا ما سوف تتبناه دراستنا الحالية.

وهناك تعريف آخر يقول إنها تحتل موقعا وسطاً بين الطبقة الرأسمالية من ناحية والطبقة العمالية من ناحية أخرى، ولقد جاءت نشأتها وتطورها بخلاف مثيلاتها بالمجتمعات المتقدمة صناعيا، ومن ثم ارتبط بنظم التعليم الحديث التي عرفها المجتمع المصري فإن السيطرة الاستعمارية وما نتج عنها من احتكاك بالثقافات الأوروبية. علاوة على ارتباطها بعمليات التحديث الاجتماعية والاقتصادية، وما حدث من تطورات سياسية كانت أو اقتصاديه داخليه أو خارجية تفاعلت مع بعضها وانعكست علي مكوناتها الطبقية (الرامخ، ٢٠٠٥، ١١٣).

أما عبد الباسط عبد المعطي يقول إنها جماعات تحتل مواقع مختلطة داخل تنظيمات العمل نتيجة لدخولها في علاقات إنتاجية متنوعة ومختلطة، متناقضة وغير متناقضة، مما يترتب عليه قيامها بأدوار مختلطة ومركبة، وبعض جماعاتها خاضعة لسيطرة رأس المال النقدي أو العيني أو هما معا، وهي تسيطر في الوقت نفسه - بمقادير متفاوتة- على تنظيم العمل المأجور، وتفيد من فائض قيمته، في حين يحوز بعض من هذه الجماعات رأس مال نقديا أو عينيا، أو خبرات علمية أو فنية، أو مهارات محدده ولا يستخدم عملا مأجورا، أو يستخدم عددا منه لا يسمح بالتراكم الرأسمالي. ولهذا فجماعاتها ذات وعي متباين وأحيانا متناقض يجمع بين وعي يقترب ببعض شرائحه من بعض شرائح الرأسمالية، وآخر يقترب بها من وعي شرائح العمال (عبد المعطي، ٢٠٠٢: ٢٩٨).

ولذلك فسوف يتم تبنى تعريفًا للطبقة الوسطى في هذه الدراسة تذهب فيه إلى أنها هي جماعة من الناس تنتمي إلى الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى والتي تتمثل من المدرسين والموظفين ممن يواجهون العديد من المشكلات الاجتماعية الناتجة عن بعض التغيرات الاقتصادية في المجتمع مما أدى بهم إلى خلق آليات للتكيف مع تلك التغيرات الاقتصادية ومحاوله التوافق معها.

تحليل بيانات الدراسة وتفسيرها :

أولًا : الخصائص الاجتماعية لأفراد العينة :

جدول (١)
يوضح أفراد العينة وفقا لمتغير النوع

المتغيرات	العدد	النسبة
ذكر	294	73.5%
أنثي	106	26.5%
الإجمالي	400	100%

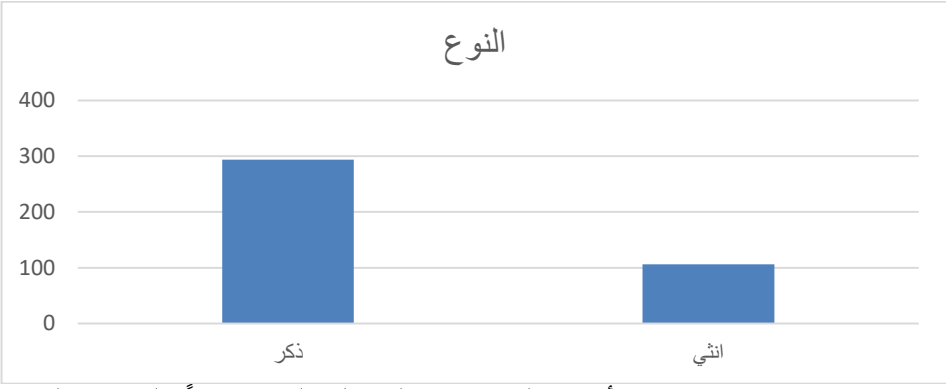

وفي ضوء توزيع أفراد العينة في الجدول السابق وفقًا لمتغير النوع، يتضح أن (٢٩٤) من جملة العينة بنسبة (٧٣.٥%) من الذكور، بينما نجد أن (١٠٦) بنسبة (٢٦.٥%) من الإناث

وقد أوضحت لنا نتائج دراسة هند مختار من حيث عوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة، بروز دور كل من العادات والتقاليد والتنشئة الاجتماعية في تشكيل السلطة داخل الأسرة، ومن الجدير بالذكر هنا تأخر ترتيب عمل المرأة كعامل يسهم في تشكيل السلطة داخل الأسرة علي عكس المتوقع، حيث كان من المتوقع أن يسهم عمل المرأة والذمة المالية الخاصة بها في اكتسابها نوع من السلطة داخل الأسرة وقد يرجع ذلك إلي طبيعة التنشئة الاجتماعية والعادات والتقاليد المنتشرة والتي لا تفرق بين دور المرأة العاملة وغير العاملة داخل الأسرة (دياب، ٢٠١٨).

جدول (٢)
يوضح مفردات العينة وفقا لمتغير السن

المتغيرات	العدد	النسبة
من (٣٥- ٣٩)	140	35%
من (٤٠- ٤٩)	152	38%
أكثر من ٥٠	108	27%
الإجمالي	400	100%

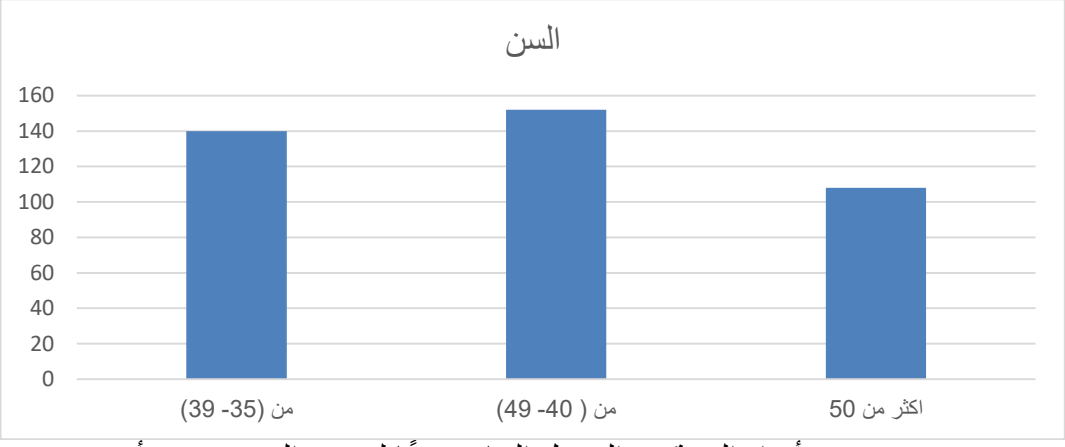

وفي ضوء توزيع أفراد العينة في الجدول السابق وفقًا لمتغير السن يتضح أن (١٤٠) من أفراد العينة بنسبه (٣٥%) في الفئة العمرية (٣٥: ٣٩) بينما نجد أن (١٥٢) من أفراد العينة بنسبه (٣٨%) في الفئة العمرية (٤٠- ٤٩) في حين أن (١٠٨) من أفراد العينة بنسبه(٢٧%) في الفئة العمرية (أكثر من٥٠)، مما سبق يتضح أن مفردات العينة متنوعة ما بين الفئات العمرية الثلاثة.

حيث أن العمر يعد من أهم الخصائص الذاتية للمبحوثين، ويرجع ذلك إلي الصلة القوية بالحيوية والنشاط في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية، كما أن الفئات العمرية المختلفة لها دلالتها المهمة، كما يعد العمر مقياسًا مهمًا في طبيعة الإجابات التي يعطيها المبحوث، ففارق العمر يكون له تأثير كبير في فهم مضمون الحياة وكيفية التعامل معها، وقد تعمدت الباحثة اختيار هذه الفئة علي أساس الأقدمية في ميدان العمل، وعلي أساس أنها عايشت فترات زمنية تتيح لها فرصة المقارنة بين مختلف الفترات، وبالتالي رصد مختلف التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعيشها هذه الطبقة.

ويوضح واطسون Watson أن معظم أفراد الطبقة الوسطى تعمل في وظائف ذات نمط متطابق تقريبًا، فمهما كانت طبيعة عملهم ومهما كان هناك تفاوت كبير في الرواتب. فهم دائما يسعون إلي التقدم إلي أعلى سلم الترقية من خلال التنافس على

مناصب وظيفية أعلى بمسؤولية أكبر ورواتب أعلى وهيبة ووضع اجتماعي أفضل وقد يرجع ذلك بسبب أهمية المهنة في أسلوب حياة الطبقة الوسطى. كما أوضح فايس وريسمان Weiss and Reisman أن مهنة الفرد ليست مجرد خط تتبع لرحلة المرء في الحياة بل هي شعوره بما إذا كان يرتبط عمل المرء بأهدافه وقدراته (Bell, 2006: 11).

جدول (٣)
يوضح مفردات العينة وفقا لمتغير الحالة الاجتماعية

المتغيرات	العدد	النسبة
متزوج	368	92%
مطلق	10	2.5%
أرمل	22	5.5%
الإجمالي	400	100%

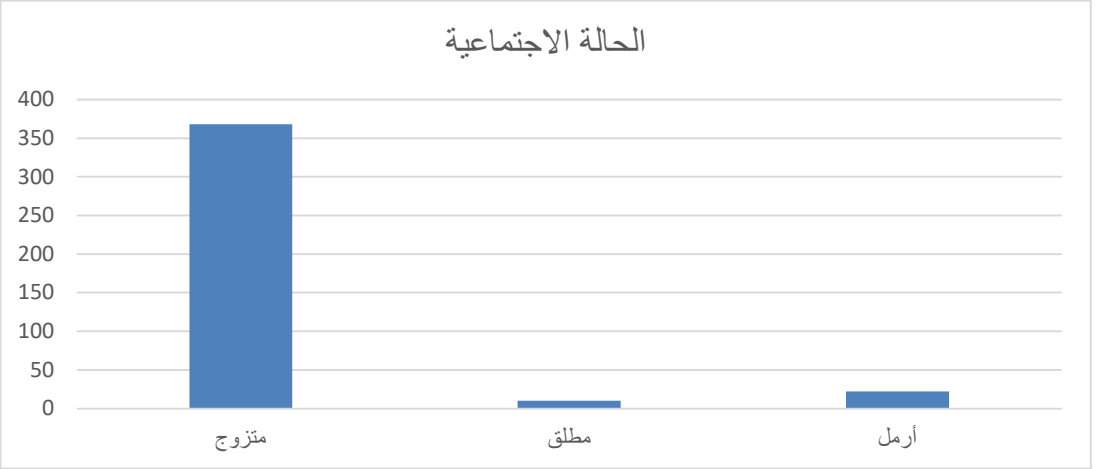

من الجدول السابق يتضح أن (٣٦٨) من مفردات العينة بنسبة (٩٢%) من المتزوجين، بينما نجد أن (١٠) بنسبة (٢.٥%) مطلق، في حين أن (٢٢) من أفراد العينة بنسبة (٥.٥%) أرمل، ويتضح من ذلك أن نسبة المتزوجين هي الأعلى وهي تدل على استقرار مجتمع الدراسة، حيث أن الأسرة هي ركيزة لأي مجتمع ودعامة أمنه واستقراره وهذا يفسر أكثر أوضاع هذه الشريحة في ظل الأعباء المادية المنوطة بها، والظروف الاجتماعية التي تعيشها

حيث تقوم الحياه الزوجية علي التكيف المتبادل بين الأدوار الزوجية من ناحيه والعواطف الودية والصداقة والحوار والمشاركة في السلطة وتقسيم العمل من ناحيه أخري (سركز، ٢٠٢٠: ٣١٥)، ولذلك فإن أسلوب الحياة بالنسبة للغالبية العظمى من الأسر يختلف وفقًا للوضع الاجتماعي والاقتصادي للزوج والزوجة، أو

من حيث انتمائهم للطبقة الوسطي أم لا (McGuire, 1952: 1)، حيث أن أسر الطبقة الوسطي تتميز عن الأسر الفقيرة بالقدرة علي تحمل مشقات وتكاليف الزواج، والنفقة والكسوة للزوجة والأبناء ووجود قوة جاذبية بين الطرفين تلقائية حتي يتسني لهما قياده الأسرة بحماس ومسؤولية، فهي تسعي دائمًا إلي مقاومه تلك العوامل التي تؤدي إلي عدم الاستقرار والتفكك الاسري مثل تدني مستوي الدخل، وعدم وفاء الأسرة بالتزاماتها، وعجز الأسرة عن القيام بواجباتها، وخروج المرأة للعمل أملاً في تلبيه حاجات أفراد الأسرة(سركز، ٢٠٢٠: ٣٠٥).

جدول (٤)

يوضح مفردات العينة وفقا لمتغير المستوي التعليمي

المتغيرات	العدد	النسبة
مؤهل متوسط	28	7%
فوق المتوسط	70	17.5%
جامعي	222	55.5%
فوق الجامعي	80	20%
الإجمالي	400	100%

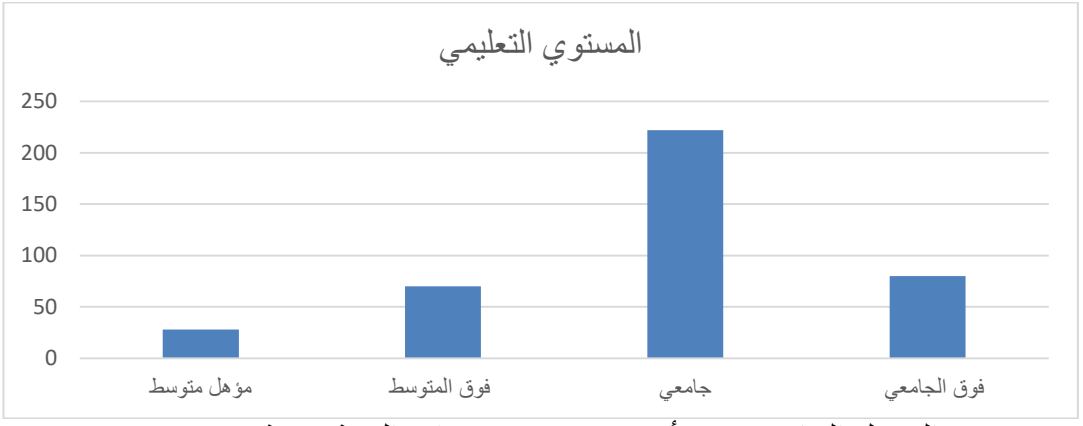

من الجدول السابق يتضح أن (٢٢٢) من مفردات العينة بنسبة (٥٥.٥%) حاصلون علي تعليم جامعي، بينما نجد أن (٨٠) بنسبة (٢٠%) حاصلون علي مؤهل فوق جامعي، في حين أن (٧٠) من أفراد العينة بنسبة (١٧.٥%) حاصلون علي مؤهل فوق متوسط، بينما نجد أن (٢٨) بنسبة (٧%) حاصلون علي تعليم متوسط.

ويرجع ذلك إلي أن المهنة الحكومية وبالأخص موظفي وزاره التربية والتعليم لا تستعين إلا بأصحاب المؤهلات المتخصصة في مجال التعليم، ويتم ذلك عن طريق مسابقات الوزارة، وفي هذا الصدد تؤكد نظرية « جينزبيرج »

(Ginsburg) في النمو المهني علي أن العملية التعليمية تعد أحد المتغيرات التي تؤثر علي عمليه الاختيار للمهنة (الشاذلي، ٢٠١٥: ٢٤)، أما عن دراسة أحلام عبايديه فقد أشارت إلي أن محددات الاختيارات المهنية تختلف حسب تخصص كل فرد، إذ تبين أن التخصص يستطيع الفرد من خلاله أن يرسم مساره المهني فمن خلاله يمكن اختيار مهنة المستقبل من بين عدد من البدائل و الفرص المتاحة له (عبايدية، ٢٠٠٧: ٢٧١).

وقد بلغ عدد المدرسين في التعليم الحكومي في عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ نحو ٩٢٣ ألف مدرس (وهو ما يمثل قرابة ٩١% من إجمالي عدد المدرسين بالمنظومة). وتشير البيانات إلي ارتفاع الأهمية النسبية للمدرسين من حمله المؤهلات العليا وما فوقها (سواء تربوية أو غير تربوية) في إجمالي عدد المدرسين التابعين لتعليم قبل الجامعي الحكومي من نحو ٦٧.٩% في ٢٠١٠/ ٢٠١١ إلي قرابة ٧٩.٤% في ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، وهو ما يفترض أن يرتبط بالتحسن في جودة العملية التعليمية بشكل عام . باعتبار أن المدرسين من حمله المؤهلات العليا الأكثر مهارة وقدره علي نقل المعرفة وتطبيق طرق التعلم الحديثة وأنماطه مع الطلاب (تقرير التنمية البشرية في مصر، ٢٠٢١: ٤٣).

ثانياً آليات تكيف الطبقة الوسطي مع ضعف الأجور والمرتبات في ظل المتغيرات الاقتصادية في المجتمع

جدول (٥)
يوضح مدي كفاية المرتب لأفراد العينة

المتغيرات	العدد	النسبة
نعم	14	3.5%
إلي حد ما	96	24%
لا	290	72.5%
الإجمالي	400	100%

من الجدول السابق يتضح أن معظم مفردات العينة من أبناء الطبقة الوسطي وعددهم (٢٩٠) بنسبة (٧٢.٥%) يؤكدون أن الدخل غير كافٍ لمتطلبات الحياة، بينما نجد أن (٩٦) بنسبة (٢٤%) دخلهم كافي إلي حد ما، بينما نجد أن (١٤) بنسبة (٣.٥%) لديهم دخل يكفي متطلبات حياتهم، ويتضح من ذلك أن أسر الطبقة الوسطي في المجتمع المصري تعاني من قله الدخل نظرا لأن دخلهم لا يتناسب مع قدر متطلباتهم الحياتية، ويعد ذلك مؤشرا علي أن المستوي الاقتصادي للأسر المتوسطة متدني.

ويتضح من البيانات الكيفية أن معظم حالات الدراسة تؤكد بأن الراتب غير كافي وقد عبرت عنه إحدى المبحوثات

"هو وقت ما كان اعتمادنا علي المرتبات بس مكانش مكفي وده اللي خلانا فكرنا في المشروع وحاليا ماشي الحال يعني أحسن من الأول كان الواحد بيزنق علي نفسه ممكن مفيش لبس مفيش بتاع والصرف بيكون مقنن يعني فلما لقيت الدنيا زنقت معايا لجأت لفكره المشروع"[١]

"لا طبعا مبيكفيش نص الشهر يادوب المصاريف العادية والتعليم والأكل والشرب وطبعا ده عاوز ٣ أضعاف الدخل بتاعنا عشان يكفي وده طبعا لأن الأسعار كل يوم في زياده يعني أقل دخل يكفي بيت مكون من أربع أفراد نقول عشرين ألف يادوب تكفيهم علي الوضع اللي احنا فيه ده من ناحيه الأكل والشرب والعلاج والايجارات واللبس والتعليم ده لوحده ميزانيه خاصه" [٢]

"لا طبعا مش مكفيني وده اللي بيخليني لجأت للدروس الخصوصيه وبدأت فيها من ساعه ما الزياده في الأسعار دي بدأت لأني في الاول كنت مكفي بيتي شهر كويس وشهر مزنوق فلما الأسعار زادت مره واحده بدأت في موضوع الدروس ده مع كام واحد كده من جيراني ومعارفي"[٣]

وتتفق هذه النتيجة مع ما تشير إليه دراسة أسامه زياد حيث إن الأجور تمثل أهمية كبيره عند الموظفين كونها مصدر دخل لهم، ومحدد مهم لمكانتهم الاجتماعية (البلبيسي، ٢٠١٢: ١٠)، وقد أشار بيتر ستيرنز علي أن معظم المدرسين ينتمون إلى الشريحة الدنيا للطبقة الوسطي وذلك حسب معيار الدخل (Stearns,1979: 387).

ولذلك يري «روبنز» (Robbins), أن الأجور التى يحصل عليها المدرسين من جهة عملهم تعد بمنزلة العوامل الدافعة الذاتية، التي توفر الشعور الإيجابي لديهم، وتعطيهم فرصا للتطور الشخصي، بما يدفعهم للمزيد من العمل والاهتمام به لتحسينه وتطويره، وتقليل حالة عدم الرضا، والتمرد ، وبذلك يعد هذا البعد هو الحد الأدنى الذي لابد من وجوده، وليس كرما أو عطفا من الإدارة على العاملين، ومن ذلك يتضح أن بعد كفاية الراتب وعدالته، يعد من أكثر الأبعاد وأهمها تأثيرا في حياة العاملين وذلك للأسباب الآتية:

أولا- إنه يمثل المدى الذي فيه يمكن إشباع حاجات الأسرة ومتطلباتها.

(١) مبحوث رقم٧
(٢) مبحوث رقم ٢٢
(٣) مبحوث رقم ٢٥

ثانيا- إن نظام الأجور والرواتب العادل يجعل المدرسين يدركوا أن المدرسة هي المكان الأنسب للعمل، والوظيفة هي المصدر الاقتصادي لديهم، والتي يتمكن من خلالها بتغطية كل تكاليف معيشته (العنزي، الفضل، ٢٠٠٧: ٧٨).

وتؤكد لنا دراسة عابدين أحمد بأن السياسات المالية التى تتعامل مع قطاع التعليم علي أنه قطاع خدمات، أي قطاع غير منتج، ولذا فإن المعلمين يتقاضون أجورا أقل بكثير مما يتقاضاه من لم يتلق سوي حظ يسير من التعليم، وقد دفع هذا بكثير من المعلمين إلى ممارسه أعمال إضافية، غالبا ما تنعكس بالسلب علي أداء مهنتهم الأساسية، الأمر الذي عمل علي ترسيخ مؤسسة الدروس الخصوصية، هذه المؤسسة التي تستحوذ علي اهتمام وتفكير المعلمين بوصفها الوسيلة الرئيسة لكسب القوت، ومن أجلها يضحي المعلم بوقته كله (عابدين، ٢٠١٩: ٤٢٤).

جدول (٦)
يوضح أكثر البنود التي تستهلك الدخل الشهري لأفراد العينة

المتغيرات	نعم		إلي حد ما		لا		المتوسط الحسابي	درجه الاستجابة	الترتيب
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
السكن	110	27.5%	80	20%	210	52.5%	1.75	متوسط	8
الملابس	100	25%	224	56%	76	19%	2.06	متوسط	6
التعليم	296	74%	68	17%	36	9%	2.65	قوي	3
الطعام	334	83.5%	60	15%	6	1.5%	2.82	قوي	1
وسائل المواصلات	156	39%	176	44%	68	17%	2.22	متوسط	4
الصحة	144	36%	180	45%	76	19%	2.17	متوسط	5
الترفيه	20	5%	100	25%	280	70%	1.35	ضعيف	10
الهاتف والانترنت	58	14.5%	200	50%	142	35.5%	1.79	متوسط	7
الكهرباء والمياه والغاز	322	80.5%	54	13.5%	24	6%	2.75	قوي	2
الأعياد والهبات	44	11%	172	43%	184	46%	1.65	ضعيف	9
المتوسط العام	2.12								

يتضح من الجدول السابق أن الطعام هو أكثر البنود التي تنفق عليها الأسرة بمتوسط حسابي (٢.٨٢) حيث أنه شئ أساسي لا يمكن الاستغناء عنه، يليه الكهرباء والمياه والغاز بمتوسط حسابي (٢.٧٥)، يليه التعليم بمتوسط حسابي (٢.٦٥)، وبعدها تأتي وسائل المواصلات بمتوسط (٢.٢٢)، ثم الصحة بمتوسط (٢.١٧)، ثم الملابس بمتوسط حسابي (٢.٠٦)، يليها الهاتف والانترنت بمتوسط (١.٧٩)، وتأتي بعدها مصروفات السكن بمتوسط حسابي (١.٧٥)، ثم الأعياد والهبات بمتوسط (١.٦٥) ، ثم الترفيه بمتوسط (١.٣٥).

أما عن البيانات الكيفية فقد أوضحت عينه الدراسة أهم بنود الإنفاق لديها معبره عنها كالتالي

" الإيجار طبعا ده واخد مبلغ كبير ١٨٠٠ طبعا ده مبلغ بس جوزي ليه شقه في بيت ابوه ماجرها بألف جنيه فبناخد الإيجار بتاعها ونحط عليه ٨٠٠ عشان نقدر ندفع إيجار الشقة واحنا طبعا مضطرين نقعد فيها عشان أقرب لمدارس العيال بدل ما نقضيها تكاسي وعربيات ونصرفهم بالشمال في الموصلات وبرضو الشقة أوسع من التمليك بتاعت جوزي خصوصا إني معايا أربع عيال بنتين وولدين أكيد محتاجين علي الأقل ٣ أوض وصاله وبعد كده تيجي مصاريف البيت رقم ٢ الأكل والشرب وتصليحات في البيت وخلافه"[٤]

"الإيجار والميه والغاز ده كله بيصرف حوالي ١٦٠٠ او ١٧٠٠ وتعليم العيال كمان من أكتر البنود اللي بنصرف عليها كورسات سكاشن كتب للجامعه مذكرات للثانوي وغيره وغيره والإيجار بندفعله ١٠٠٠ والكهرباء ٣٠٠ والميه "٢٥٠ [٥]

وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي والكهرباء فقد أصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم ٦٣٦ لسنه ٢٠١٤ برفع سعر بيع الغاز الطبيعي المستخدم في المنازل والنشاط التجاري المعادل للاستخدام المنزلي، فضلا عن التوجه إلى زياده أسعار بيع الكهرباء والمياه للمواطنين، وهو الأمر الذي من شأنه أن يزيد الأعباء علي السكان عموما، ولاسيما محدودي الدخل والفقراء (محارب، ٢٠١٧: ١٥).

وكما أوضحت الدراسات المختلفة أن أكبر قدر يمكن للأسرة أن تنفقه من دخلها علي جميع النفقات ذات الصلة بالسكن (مثل الإيجار أو الأقساط أو فواتير المرافق أو رسوم الصيانة والضرائب) يتراوح بين ٢٠ إلي ٣٠ بالمائة، وبالفعل يطبق هذا الوضع علي مصر التي ينفق فيها جزء كبير من الدخل المتقلص علي الغذاء والصحة والتعليم فنجد أن معدلات الايجار مقارنه بالدخل تتراوح بين ١٥ إلى ٢٤ بالمائة من دخل الأسرة (شوكت، ٢٠١٤: ١٤).

---

(٤) مبحوث رقم٧

(٥) مبحوث رقم ٣

جدول رقم (٧)
يوضح مدي قدره أفراد العينة علي التكيف

المتغيرات	العدد	النسبة
نعم	18	4.5%
إلي حد ما	254	63.5%
لا	128	32%
الإجمالي	400	100%

يتضح لنا من الجدول السابق أن معظم أفراد العينة (٢٥٤) بنسبة (٦٣.٥%) أن قدرتها علي التكيف إلي حد ما، بينما (١٢٨) بنسبه (٣٢%) ليس لديهم القدرة علي التكيف، ثم نجد أن (١٨) من أفراد العينة بنسبه (٤.٥%) لديهم القدرة علي التكيف

أما عن البيانات الكيفيه فقد أوضحت أسباب تكيفها من عدمه فيما يلي

" بنحاول نتكيف أهو بنضحك علي نفسنا ونقول إن إحنا بنتكيف وبنقعد مع نفسنا ونقول احنا احسن من غيرنا احنا معانا مرتب غيرنا مش معاه هنعمل إيه يعني"[٦]

ومنذ الازل يواجه الانسان العديد من الأزمات، وعددا لا بأس به من الجوانب السلبية والمظلمه التي مر بها طيله فترات حياته فتركت تلك الظروف العديد من التغيرات التي شكلت ضغوطا فرضت عليه أن يلجأ إلى التأقلم معها حينا ومواجهتها حينا آخر (وهبه، بله، ٢٠١٩: ٨٠) ولذلك تري نهي جلال أن التعامل مع الأزمات يتوقف علي العديد من العوامل التي يتوقف بعضها بنوعيه أفراد الأسرة وبعضها الآخر بإدراكهم لقيمه وقت الأزمه وبدرجه استعدادهم لها ونوعيه الأزمات التي يتعرضون لها وتتطلب اختيار أفراد لديهم القدرة علي توظيف عملهم وخبراتهم إلي تنظيم القوي المواجهة للازمه التي تهدف إلي حشد كل الموارد المادية والبشرية وتعبئتها معنويا بشكل يعطيها القوي لمواجهة الأزمة (سعد وآخرون، ٢٠١١: ١١٢٠).

فقد أدي برنامج الاصلاح الاقتصادي إلى خفض الأجور الحقيقية نظراً للزيادة الكبيرة في أسعار السلع والخدمات نتيجة الغاء الدعم وترك الأسعار تتحدد طبقا لآليات السوق بالإضافة إلى خفض الانفاق العام الموجه للخدمات مما يترتب عليه أن تقلل الأسرة من استهلاكها من السلع والخدمات المختلفة أو تستبدلها بالأقل جوده أو تعجز عن الحول عليها كما تقوم الأسرة بإعادة ترتيب أولويات انفاقها لصالح السلع الأساسية الأكثر ضرورة لإشباع الحاجات الأشد إلحاحا وتأتي في مقدمتها بطبيعة الحال السلع الغذائية (شحاته، ٢٠١٨)، ويتضح لنا ذلك من احدى

(٦) مبحوث رقم ١

الحالات قائله **"بحاول يعني مثلا بجيب حاجات بالجملة بدل ما كنت بجيبها بالطلب يعني أجيب شكارة رز ومكرونه صفيحه سمن أجيب الحاجه بالكميات عشان توفر معايا وتقعد معايا شهور ومبقاش كل شهر أعوز أجيب نفس الحاجه تاني وتاني وبستغني عن أي كماليات بعد كده"** [٧]

ومن المعروف أن الضعف الاقتصادي الذي يشير إلى عدم قدرة الأفراد علي تلبية الاحتياجات الأساسية، يرتبط بانخفاض قدرة الأفراد علي مواجهه المخاطر. مما يقلل من درجات مرونة الأفراد، وبالتالي يضعف من مرونة المجتمع. ومن ناحية أخري، يرتبط ذلك بالضعف الاجتماعي، الذي يشير إلى قدرة الجماعة أو الافراد على التكيف مع المخاطر أو التغييرات المفاجئة، التي تؤثر على معيشتهم (أبو دوح، ٢٠٢١: ١٢)، ولذلك فهناك من قام بالمحاولة للتصدي لتلك الأزمة قائله **"بنحاول نتكيف بس مش قادرين برضو يعني احنا بستغني عن الحاجات اللي مش مهمه وبجيب الضروري قوي قوي يعني البانيه ده خلاص بقي من المحرمات من ساعه ما الفراخ غليت قوم ايه بقي اخويا قالي هجيب شويه فراخ اربيهم وعملنا كده بالفعل "**[٨] ووفقا لنظرية بورديو فإن الفرد قادر علي التجديد والتشكيل، فهو شخص يملك نسقا من الاستعدادات يكافح به في الحياه، ويري أن تلك الاستعدادات للكفاح ضد صعوبات الحياه، وضد مختلف اشكال القيود المفروضه على الأفراد في المجتمع يتشكل بفعل التنشئة والتعليم (بدوي، ٢٠٠٩: ١٤).

كما تعبر البيانات الكيفية للدراسة عن اساليب تكيفها قائلة **"اه أنا قدرت أكيف نفسي بالمشروع اللي عملته وعملت كده عشان أقدر اكفي بيتي وعيالي بكره وبعده، الحمد لله المشروع هو اللي انقذنا يعني احنا كنا هنقع بس الحمد لله المشروع ده خلانا مستمرين علي نفس الوضع مش أحسن من الأول ولا حاجه بس المشروع خلاني مغرقتش"**[٩] ولا شك أن الانسان هو من يمتلك أكثر السمات النفسية أهمية في تشكيل نمط خاص من الشخصية القوية التي لا تخضع للظروف ولا تستسلم للفشل وهذه السمة هي ما يمكن أن يطلق عليها إسم المرونة الايجابية (وهبه، بله، ٢٠١٩: ٨٠)، وهنا تؤكد نظرية الفعل أننا نقرر ما نريد في ضوء تفسيرنا للواقع من حولنا، ولكوننا بشر فإن ذلك يعني أننا نتماشي مع الحياه الاجتماعية في ضوء المواقف التي نجد أنفسنا فيها وتكون ردود أفعالنا وفقا لذلك، وعندما نطبق نظريه الفعل المعتادة في ذلك فنحن نختار ماذا نفعل في ضوء تعريفنا للمواقف (جونز، ٢٠١٠: ٦٠).

---

(٧) مبحوث رقم ١٠
(٨) مبحوث رقم ١٦
(٩) مبحوث رقم ٧

رابعاً : آليات تكيف الطبقة الوسطي مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات

جدول (٨)

يوضح أكثر سلعة تأثرت بها ميزانية الأسرة نظرا لارتفاع سعرها

المتغيرات	نعم		إلي حد ما		لا		المتوسط الحسابي	درجه الاستجابة	الترتيب
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
الوقود والكهرباء	266	66.5%	114	28.5%	20	5%	2.62	قوي	2
المواد الغذائية	360	90%	36	9%	4	1%	2.89	قوي	1
الخدمات الصحية والتعليمية	224	56%	146	36.5%	30	7.5%	2.49	قوي	3
المتوسط العام	2.7								

يتضح من الجدول السابق أن أكثر سلعه تأثرت بها ميزانيه الأسرة هي المواد الغذائية بمتوسط حسابي (٢.٨٩)، يليها الوقود والكهرباء بمتوسط حسابي (٢.٦٢)، ثم تأتي الخدمات الصحية والتعليمية في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٢.٤٩).

أما عن البيانات الكيفية فقد أوضحت التالي

"اكيد اثر عشان لما كيلو اللحمه ب ٢٧٠ يعني عشان اوفر لابني حته لحمه عايزه مبلغ طب مين اللي معاه الفوس دي كلها ، العدس رفع تمنه ، كيس المكرونه كان الواحد يجيبه تفاريحي كده دلوقتي بقي ب٢٥ وبتتعاملي مع الكيس بحساب ، والله انا مصدومه لما قالي ان كيلو الرز قي ب ٣٢ ده من اسبوع بس كان ب ٢٦ الاسعار بتنط نط" (١٠)

"احنا دلوقتي داخلين علي رمضان وعشان الواحد ياكل اكله واحده محترمه محتاج ٥٠٠ جنيه والشهر ٣٠ يوم طب انا مرتبي فيه كام ٥٠٠ جنيه وهيكفي كام طبخه في الاسبوع انا كده محتاج ضعف مرتبي عشان اقدر االكل ولادي كويس وكمان علي الوضع ده هطبخ ايام وايام تاني هناكل فيها الاكل المتبقي بتاع امبارح"(١١)

وتتفق تلك النتيجة مع تصريحات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء حيث أكد أن أعلي نسبة علي مستوي الجمهورية من حيث نسبة الاستهلاك الفعلي للأسرة من الطعام والشراب كانت محافظة سوهاج بنسبه ٣٩.٢% مقابل ٦٠.٨% نسبه الانفاق علي البنود غير الغذائية(أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، ٢٠٢٠: ٢٦)

(١٠) مبحوث رقم ٢٤

(١١) مبحوث رقم ٢٤

وتوضح لنا دراسة شعبان عبد الجيد و حسام الدين سليمان أن كلما زاد الدخل الأسري الشهري بمقدار جنيه، يزداد الاستهلاك الغذائي بمقدار ٠.٣٦٢ جنيه، وكلما ازداد المستوي التعليمي لرب الأسرة (أقل من متوسط، متوسط، عالي) يزداد الاستهلاك الغذائي بحوالي ١٩٧٣ جنيهاً ويمكن أن نرجع ذلك لارتفاع مستوي الدخل كلما ازداد مستوي التعليم لرب الأسرة، أيضا كلما ازداد عدد الأفراد بفرد أدي ذلك لزياده الاستهلاك الغذائي بحوالي ٢٧٨ جنيها شهريا، أما بالنسبة لمتغير وجود عمل ثانوي لرب الأسرة فقد تبين أن هناك علاقه عكسيه ومعنويه بينه وبين الاستهلاك الغذائي تفيد بأن رب الأسره الذي لديه عمل اضافي ينخفض استهلاكه الغذائي بقيمه ٤٥٩ جنيه عمن ليس لديه عمل اضافي ويمكن أن نفسر هذه العلاقة بان رب الأسرة الذي يعمل عمل اضافي هو الشخص ذو الدخل المنخفض وقد يوجه أجر العمل الثانوي للتعليم وايجارات السكن الباهظه والمواصلات لوصول لمستوي علمي واجتماعي مناسب مع المجتمع المحيط به.

وبتقدير العلاقة بين الدخل الأسري والكميه المستهلكة من المواد الغذائية فإن الزيادة في الدخل الأسري بمعدل ١% شهريا يؤدي إلي زياده الكميه المستهلكة من اللحوم الحمراء بمعدل ٠.١٤%، وزياده الكميه المستهلكة من الأسماك بمعدل ٠.٤٢%، وكذلك الألبان والبيض بمعدل ٠.٦٨% (عبد المؤمن وآخرون، ٢٠١٩)

وبالطبع في حاله ارتفاع أسعار السلع فما يحدث هو العكس تماما فالطبقة الوسطي أصبحت تشكو من الغلاء الشديد وصعوبة المعيشة، خاصة ما يتعلق بأسعار الأطعمة الأساسية، لا سيما بعد عزوف الكثيرين عن شراء السلع الترفيهية والمستوردة. فقد كانت المقارنة سابقا بين الأسعار خلال السنوات الماضية بسعر كيلو "البانيه" أو صدور الدجاج الأبيض المخلي (المنزوع) من العظام، وهي السلعة التي تستخدمها الأسر بصورة منتظمة في وجباتها الأسبوعية، لكن مع ارتفاع الأسعار بصورة مضاعفة خلال الفترة الماضية، باتت المقارنة بين جميع أسعار السلع الأساسية المحلية الآن وخلال الأسابيع الماضية، **"زياده اسعار اللحمه والفراخ دي مبقتش بتزيد كل شهر دي بتزيد من اسبوع لاسبوع، الفراخ البانيه اللي زادت وكانت بحاجه و٦٠ والناس كانت مستغربه دلوقتي وصل سعرها ل ٨٠ و ٩٠ واللحمه اللي بقت ب ٢٦٠ دي حاجه صعبه جدا ومحصلتش قبل كده"**[١٢]

" احنا داخلين علي رمضان عيالي بيسالوني ياتري هنعمل بانية وشاورما في رمضان زي كل سنه ولا خلاص مش هنقدر، مره تاني اولادي كانوا بيعملوا عشا في المطبخ عملوا مكرونه وكانوا عايزين يحطوا جبن كذا

(١٢) مبحوث رقم ٢٢

نوع قالوا لا حرام بدل ما نخلصهم كلهم نوع واحد كفايه عشان الجبن بقت غاليه"[١٣]

ووفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد بلغ متوسط سعر بيع الدجاج ٤٥,٥٤ جنية في شهر يناير ٢٠٢٢ مقابل ٣٩.١٩ جنية في شهر يناير ٢٠٢١ بنسبة زيادة قدرها ١٦.٢% ، كما بلغ متوسط سعر بيع اللحوم ١٤٨.٨٩ جنية في شهر يناير ٢٠٢٢ مقابل ١٣٣.٥١ جنية في شهر يناير ٢٠٢١ بنسبة زيادة قدرها ١١.٥% (النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية يناير ٢٠٢٢، ٢٠٢٢: ٤).

جدول (٩)

يوضح المشكلات التي تواجه أفراد العينة عند ارتفاع الأسعار

المتغيرات	نعم		إلي حد ما		لا		المتوسط الحسابي	درجه الاستجابة	الترتيب
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
تلاعب التجار بالأسعار واختلافها من مكان لآخر وضعف الرقابة علي الأسواق	334	83.5%	62	15.5%	4	1%	2.83	قوي	1
عدم توافر بعض السلع المحلية مما يجعلني أقوم بشراء المنتجات المستوردة	156	39%	116	29%	128	32%	2.07	متوسط	5
صعوبة توفير احتياجات البيت	282	70.5%	102	25.5%	16	4%	2.67	قوي	2
صعوبة توفير مستلزمات الأبناء من المدارس	186	46.5%	170	42.5%	44	11%	2.36	قوي	4
ضرورة التخلي عن بعض الاحتياجات الضرورية	270	67.5%	118	29.5%	12	3%	2.65	قوي	3
المتوسط العام	2.5							`	

يتضح لنا من الجدول السابق أن أهم المشكلات التي تواجه أفراد العينة عند ارتفاع الأسعار هي تلاعب التجار بالأسعار واختلافها من مكان لآخر وضعف الرقابة علي الأسواق بمتوسط حسابي (٢.٨٣)، ثم تأتي في المرتبة الثانية مشكله صعوبة توفير احتياجات البيت بمتوسط حسابي (٢.٦٧)، وتأتي في المرتبة الثالثة ضرورة التخلي عن بعض الاحتياجات الضرورية بمتوسط حسابي (٢.٦٥)، يليها مشكله صعوبة

(١٣) المبحوث رقم١

توفير مستلزمات الأبناء من المدارس بمتوسط حسابي (٢.٣٦)، وأخيرا عدم توافر بعض السلع المحلية مما يجعلني أقوم بشراء المنتجات المستوردة بمتوسط حسابي (٢.٠٧).

أما عن البيانات الكيفية فقد أوضحت أن أهم المشكلات هي ما يلي

"إني أعرف اظبط الميزانية واني بتخلي عن بعض الحاجات وكمان لما بلاقي إن سعر الحاجه دي في المحل ده بتمن ونفس الحاجه دي في محل تاني في نفس المنطقه بتمن تاني ومش فرق جنية ولا اتنين ، يعني مثلا الاسبوع اللي فات بعت الواد يجيب شاي الكابوس لقيتها ب ٤٨ وفي محل تاني في نفس اليوم والمنطقة لقيها ب ٥٧ طب ليه ، كمان الرز مره الاقيه ب ٢٠ وفي مكان تاني الاقيه ب ٢٥ فالتلاعب ده اكبر مشكله"[١٤]

"التجار اللي كل شويه ترفع الاسعار يعني الواحد كل ما يرتب اموره علي وضع معين يلاقي الأسعار زادت تاني والميزانيه باظت تاني طب هكيف نفسي ازاي انا علي الوضع الجديد وهو كل شويه يتغير" [١٥]

والأكيد إن انخفاض قيمه العملة قد رفع أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية. بما فيها السكر والزيت وحليب الرضع الصناعي والأرز. وقد دفع هذا الوضع البائعين العديمي الضمير إلي تكديس السلع لاستغلال الوضع ولتحقيق الأرباح. وتبقي مصر أيضا معتمده بشكل كبير علي المواد الأولية المستوردة التي تدخل في صناعه الأدوية المحلية. فمع انخفاض قيمه العملة، ارتفعت أسعار الأدوية بشكل ملحوظ. علما بأن بعضا من هذه الأدوية ضروري لمعالجه الأمراض المزمنه (المومني، ٢٠١٨: ٤) **"حتي الأدويه دلوقتي بقي فيها لعب يعني الأكل ممكن ندبر فيه لكن المرض هدبر فيه ازاي"** [١٦]

ولتوضيح ذلك تشير الباحثة إلي أن أغلب السلع الغذائية زادت، وتضاعفت أسعار بعضها في ظرف أيام قليلة، وبرغم إرجاع ذلك لارتفاع سعر الدولار في السوق الموازية، إلا أن هناك استغلال وجشع وطمع من التجار واستغلالهم لحاجة السوق والأزمات العالمية التي تتأثر بها البلاد، ويتم تخزين كميات كبيرة من السلع لتقليل المعروض وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مبالغ فيه حتى تزداد مكاسبهم، مما يشكل أزمة كبيرة، حيث يقوم التجار برفع أسعار السلع بشكل مبالغ فيه متخذين ارتفاع الدولار والأزمات العالمية - الأزمة الاقتصادية التي سيطرت على العالم بعد جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية- حجتهم في زيادة الأسعار دون مبرر، ولكن ذلك عقوبته كبيرة في القانون، وفي الشريعة الإسلامية ايضا.

---

(١٤) المبحوث رقم١

(١٥) مبحوث رقم ٦

(١٦) مبحوث رقم٣

ومن هنا يؤكد لنا ابراهيم أبو الغار(أبو الغار، ١٩٩٧: ١٣٦) أن المناخ التنظيمي هو العامل الأقوي في تحديد ما إذا كان الفساد سيحدث أم لا ، حيث أن قواعد الادارة الصارمة والمناخ الذي لا يتسامح مع تلك السلوكيات يمكن أن يمنع استغلال التجار وخلافه من قبل الذين لديهم ميول لزياده دخلهم بطرق غير مشروعة.

ولذلك لابد من أخذ خطوات حاسمة عن طريق الرقابة على الأسواق وضبطها حتي يلتزم الجميع بعدم المغالاه في الأسعار وتوخي الحذر من العقوبة، فإذا تم معاقبه أحد التجار علي مخالفته للقانون فسوف يسعي باقي التجار إلي الالتزام تجنبا لما سوف يحدث له، فنظريه باندورا للتعلم تؤكد على التعزيز البديل أو العقاب البديل (vicarous reinforcenment at punishment) حيث أن ملاحظه سلوكيات الآخرين وخبراتهم وما يترتب عليها من نتائج تعزيزيه أو عقابيه ربما تثير الدافع لدي الأفراد الملاحظين لمثل هذه النماذج في تعلم الأنماط السلوكية التي تعرضها أو تجنب ذلك، فالنتائج التعزيزيه أو العقابية الناجمة عن سلوك النماذج تؤثر علي نحو بديلي في عمليه التعلم فعند ملاحظه فرد يعزز علي سلوك ما، كما أن رؤيه فرد يعاقب علي سلوك ما، ربما يثير لدينا دافعا لتجنب هذا السلوك، وهكذا نجد أن تعلم بعض الخبرات والأنماط السلوكية قد يتم علي نحو غير مباشر من خلال ملاحظه سلوكيات النماذج وما يترتب عليها من نتائج تعزيزيه أو عقابيه (زغلول، ٢٠١٠، ١٤٢).

ومن خلال ما سبق يتضح أن الحياه المعاصرة أصبحت مليئة بالتغيرات السريعة والمتلاحقة، وأصبح واقع الحياه محفوف بالأحداث والخبرات الصادمه والاحباطات وكثرة المتطلبات المعقدة، وتمثل الضغوط خطرا علي صحه الفرد وتوازنه، كما تهدد كيانه النفسي وما ينشأ عنها من آثار سلبية كعدم القدرة علي التكيف والعجز عن ممارسه مهام الحياه اليومية والقيام بعمله، وأصبح الموظف يعيش الضغوط بأشكالها وأنواعها الأسرية والاقتصادية وغيره، ومن أهم الأزمات التي تتعرض لها الأسرة الأزمات الاقتصادية والتي تنشا في الحالات التي يقل فيها الموارد الاقتصادية والمادية فلا تصبح الأسرة قادره على مواجهه جوانب الانفاق المختلفة، لذلك أصبحت عملية التكيف الاجتماعي ضرورة يسعى من خلالها الموظف للتوافق بين مطالبه وظروف البيئة التي يعيش فيها، فالكثير منهم يعيشون في بيئة لا تلبي احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وغيرها من الاحتياجات، ومن ثم يجب على الأفراد مواجهه كل هذه الصعوبات التي تواجههم ومحاوله حلها وذلك من أجل تحقيق الأهداف المنوط بها.

نتائج الدراسة

١- كشفت نتائج الدراسة أن معظم أبناء الطبقة الوسطي من المدرسين دخلهم غير كافٍ لمتطلبات الحياة، كما كشفت أن الطعام هو أكثر البنود التي تنفق عليها الأسرة حيث أنه شئ أساسي لا يمكن الاستغناء عنه، يليه الكهرباء والمياه والغاز، يليه التعليم، وبعدها تأتي وسائل المواصلات، ثم الصحة، ثم الملابس، يليها الهاتف والانترنت، وتأتي بعدها مصروفات السكن، ثم الأعياد والهبات، ثم الترفيه.

٢- وتعد أهم السلع التي تأثرت بها ميزانية الموظف هي المواد الغذائية، يليها الوقود والكهرباء، ثم تأتي الخدمات الصحية والتعليمية في المرتبة الثالثة.

٣- وتعد أهم المشكلات التي تواجه أفراد العينة عند ارتفاع الأسعار هي تلاعب التجار بالأسعار واختلافها من مكان لآخر وضعف الرقابة علي الأسواق، ثم تأتي في المرتبة الثانية مشكله صعوبة توفير احتياجات البيت، وتأتي في المرتبة الثالثة ضرورة التخلي عن بعض الاحتياجات الضرورية، يليها مشكله صعوبة توفير مستلزمات الأبناء من المدارس، وأخيرا عدم توافر بعض السلع المحلية مما يجعلني أقوم بشراء المنتجات المستوردة.

المراجع

١. المعجم الوسيط(٢٠٠٥)، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة ٤.

٢. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (١٩٧٥)، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.

٣. أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ (٢٠٢٠)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٤. النشرة الشهرية لمتوسط أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية يناير ٢٠٢٢(٢٠٢٢)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٥. أبو الغار، إبراهيم (١٩٩٧)، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي ، مكتبه نهضه الشرق، جامعه القاهرة.

٦. أبو دوح، خالد كاظم(٢٠٢١)، المرونة والمجتمع، التأهب للكوارث والمخاطر، بقلم خبير، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ابريل.

٧. بطرس، بطرس حافظ (٢٠٠٧)، التكيف والصحة النفسية للطفل، دار الميسرة للنشر والتوزيع.

٨. البلبيسي، أسامه زياد يوسف (٢٠١٢)، جوده الحياه الوظيفية وأرها علي الأداء الوظيفي للعاملين في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزه، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزه.

٩. بدوي، أحمد موسي (٢٠٠٩)، ما بين الفعل والبناء الاجتماعي : بحث في نظرية الممارسة لدي بيير بورديو، مجله اضافات، العدد٨.

١٠. تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١(٢٠٢١)، التنمية حق للجميع مصر المسيرة والمسار، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

١١. جونز، فليب (٢٠١٠)، النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية، ترجمة محمد ياسر الخواجة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ، ط١.

١٢. حسين، أحمد (٢٠١٠): أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة علي شخصيه الطبقة الوسطي, المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوي الثاني عشر، القاهرة.

١٣. حافظ، محمد سيد (١٩٩٩)، الاقتصاد والمجتمع وجماعات مختارة من الناس دراسة ميدانيه لمجتمع ما بعد الانفتاح في مصر، مجله كلية الآداب جامعه المنصورة، ع٢٥.

١٤. الجوهري، حاتم(٢٠١٥)، المصريون بين التكيف والثورة (بحثا عن نظرية للثورة)، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة.

١٥. دياب، هند مختار(٢٠١٨)، البناء السلطوي داخل الاسرة الريفية بمحافظة الوادي الجديد من منظور النوع الاجتماعي، كليه الزراعه، جامعه عين شمس.
https://ejarc.journals.ekb.eg/article_211679_d774daf889b0fed17c17f46eb34629e8.pdf

١٦. الرامخ، السيد محمد (٢٠٠٥)، التحليل السوسيولوجي لبنيه المجتمع المصري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

١٧. زغلول، عماد عبد الرحيم (٢٠١٠)، نظريات التعلم ، دار الشروق، الطبعه الاولي، الاردن.

١٨. سركز، الطاهر العربي (٢٠٢٠)، الاستقرار الاسري وانعكاساته علي جودة الحياه الاجتماعية، دراسة ميدانية لاتجاهات طلبه كليه التربية العجيلات، مجله كلية الآداب، العدد ٢٩، الجزء الاول.

١٩. سعد، نهي جلال محمد واخرون (٢٠١١)، علاقة الادخار واستثمار جزء من دخل الاسرة في حل الازمات الاسرية الطارئة ، مجلة بحوث التربية النوعية ، جامعه المنصورة ، العدد ٢٣، اكتوبر.

٢٠. شحاته، ياسر عيد احمد (٢٠١٨)، الاصلاح الاقتصادي وثقافه الاستهلاك في المجتمع المصري، مجله كليه الاداب، بورسعيد، العدد ١١.
٢١. الشاذلي، ساره عز الدين عبد السميع (٢٠١٥)، الامراض المهنية الصدرية واثارها الاجتماعية دراسة علي عمال القطاع غير الرسمي بمحافظه الجيزة، رساله ماجستير، جامعه القاهرة .
٢٢. شحاته، ياسر عيد احمد (٢٠١٨)، الاصلاح الاقتصادي وثقافه الاستهلاك في المجتمع المصري، مجله كليه الاداب، بورسعيد، العدد ١١.
٢٣. شوكت، يحيي (٢٠١٤)، سياسة الاسكان الاجتماعي في مصر ، بين استمرار سياسات الماضي ووضع سياسات عادلة للمستقبل، المبادره المصرية للحقوق الشخصية، الطبعة الاولي.
٢٤. علي، هند مرسي محمد (٢٠٢١)، سياسات تحرير سعر الصرف وأثرها علي الفقر وتوزيع الدخل في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد٩.
٢٥. عبد المعطي، عبد الباسط (٢٠٠٢)، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر اتجاهات التغير والتفاعلات، ميريت للنشر والمعلومات، الطبعة الأولي، القاهرة.
٢٦. عبايدية، أحلام (٢٠٠٧): محددات الاختيار المهني لدي الطلبة الجامعيين، رساله ماجستير، جامعه باجي مختار، الجزائر.
٢٧. العنزي، سعد و سما سعد خير الله الفضل (٢٠٠٧)، فلسفة نوعية حياة العمل في منظمات الألفية الثالثة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١٣، عدد ٤٥.
٢٨. عابدين، عابدين احمد محمد (٢٠١٩)، دور المعلم في خدمه المجتمع المحلي والعوامل المؤثره فيه، مجله كليه التربيه، مجلد ٣٠، العدد ١١٨.
٢٩. عبد المؤمن، شعبان عبد الجيد (٢٠١٩)، حسام الدين سليمان، واخرون، دراسه تحليليه لانماط الاستهلاك الغذائي في مصر، المجله المصريه للاقتصاد الزراعي، المجلد ٢٩، العدد الثاني.
٣٠. فرج، ندي فرج عبد العالي (٢٠١٣)، آثار التكيف الاجتماعي في التحصيل الدراسي دراسة ميدانية لطالبات المدن الجامعية بجامعة عمر المختار بليبيا، رسالة ماجستير، جامعة إسكندرية.
٣١. المومني، بسمة (٢٠١٨)، برنامج صندوق النقد الدولي في مصر، تقييم تحديات الاقتصاد السياسي، مركز بروكنجز، الدوحة.
٣٢. محارب، عبد العزيز قاسم (٢٠١٧)، الدعم صوره وأنواعه وآثاره، مجلة المال والتجارة، العدد٥٧٧.

٣٣. وهبه، سماح جوده علي، وفاء عبد الستار السيد بله(٢٠١٩)، المرونه الايجابية لربه الاسرة وعلاقتها بادارة الازمات الاقتصادية، مجلة بحوث في العلوم والفنون النوعيه، المجلد الثاني، العدد ١١.

34. Bell, C. (2006). Middle class families Social and Geographical Mobility. Routledge.
35. De Soucey, Michaela (2004), Living in Their Parents' Basements: How Traditional Mechanisms of Social Reproduction are Failing Middle Class Kids, December. http://www.allacademic.com/
36. Kinsey, Bill; Burger, Kees and Gunning, Jan Willem (1998) "Coping with drought in Zimbabwe: Survey evidence on responses of rural households to risk", World Development, 26(1).
37. McGuire, Carson(1952) Family Life in Lower and Middle Class Homes, National Council on Family Relations, Vol. 14, No. 1 (Feb)
38. Stearns, Peter N.(1979), The Middle Class: Toward a Precise Definition, Cambridge University Press, Vol. 21, No. 3 (Jul)
39. Verpoorten, Marijke (2009) "Household coping in war- and peacetime: Cattle sales in Rwanda, 1991-2001," Journal of Development Economics, 88(1).